د. وليد سالم*

الصهيونية بزيها العنصري السافر: دوافع وكوابح الإبادة والاقتلاع الإحلالي

ملخص

من منظور دراسات الاستيطان الاستعماري المقارن الذي تستند إليه هذه الدراسة، فقد مارست الصهيونية وأدواتها من جيش وميليشيات مسلحة في سيطرتها على فلسطين المجازر والاستيطان الاستعماري بشكله الاقتلاعي الإحلالي الذي أنتج قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إضافة لعمليات ترحيلهم داخل بلادهم، واستخدمت الأبارتهايد والاستعمار الداخلي ضد الباقين من الشعب الفلسطيني في بلادهم عام ١٩٤٨، ثم عادت للاقتلاع والإحلال أثناء حرب عام ١٩٦٧ وبعدها مقروناً بممارسات أبارتهايدية. لكن انتخابات ٢٠٢٢ - كما تحاجج هذه الورقة - قد عكست انزياحين إضافيين عبرت عنهما طبيعة الائتلاف الحكومي الجديد على الرغم من النجاح غير الحاسم الذي حققه في الانتخابات، أولهما يتعلق بخسارة قوى اليمين الداعية لتجنيس الفلسطينيين بالجنسية الإسرائيلية وإخضاعهم لنظام الأبارتهايد على قاعدة الحقوق غير المتساوية ضمن منظومة مما سمي بـ "تقليص الصراع" لصالح فوز كبير على حساب الأولى لقوى اليمين الأخرى التي ترفع الدعوات العلنية للقتل الجماعي للفلسطينيين وإبادتهم (الموت للعرب)، وكذلك ترحيلهم باتجاه خلق نكبة ثانية مدعومة في ذلك من قبل قوى أفنجليكانية عالمية ترفع شعار "تحقيق النصر التام على الفلسطينيين". وثانيهما: تعزز التوجهات العنصرية ضد الفلسطينيين الباقين في بلادهم سواء في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والقسم الآخر المحتل عام ١٩٦٧، مترافقة مع تسارع الاتجاه نحو تديين الدولة وخلق نظام فاشي مناوئ لسلطة القضاء وحقوق المرأة والإعلام والتعليم

[١] محاضر في برنامج ماجستير دراسات القدس - جامعة القدس ومدير تحرير مجلة المقدسية الصادرة عن الجامعة.

العلماني واليسار، حتى ولو كان "يساراً صهيونياً"، ويتأثر من هذا الاتجاه فلسطينيو الداخل أيضاً في ما يخص حقوقهم المدنية. خلاصة هذين الانزياحين هي غلبة اتجاه الإبادة والترحيل على اتجاه الإبقاء وممارسة الأبارتهايد على الشعب الفلسطيني معرّفاً كاستثناء سياسي وتهميش اجتماعي، واستغلال اقتصادي، وتمييز قانوني. تناقش الورقة الأسباب والمراحل التي أدت إلى حدوث هذا التحول، كما تحلل أدوار العوامل الداخلية والفلسطينية والعربية والدولية الكابحة والدافعة منها لهذه التحولات. وتنتهي بخلاصة وبعض الاستنتاجات حول آثار هذه التحولات وآفاقها بالعلاقة مع طبيعة المقاومة التي تواجهها واتجاهاتها سيما من الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

مقدمة

تميزت الصهيونية منذ ظهورها بالعنصرية وبالطابع الاستعماري الاقتلاعي الإحلالي. كما أنها انبثقت من الدين بعد أن غلفته بأردية معلمنة أقامت على أساسها حركة قومية مزعومة بدعم من قوى الاستعمار العالمي. تتضمن الصهيونية العنصرية ضد الباقين في بلادهم من الشعب الفلسطيني، كما تتضمن ممارسات فاشية ضد مناوئيها اليهود، لكنها تتضمن أيضاً اقتلاع الشعب الفلسطيني والإحلال لأقوام مكانه وتغيير هوية فلسطين أرضاً وإقليماً وفضاء ومشهداً لتصبح أرضاً أخرى بأسماء مختلفة ومشهداً وفضاء جديدين.

في الحرب على الشعب الفلسطيني تمزج الصهيونية بين توجهات اقتلاعية إحلالية، مظللة بممارسات أبارتهايد تتجلى بالاستثناء السياسي والتهميش الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي والتمييز القانوني بأشكال مؤقتة ودائمة ضد قطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني، وتمارس هذه السياسات من خلال الاعتماد على قوة الجيش وميليشيات المستعمرين المسلحة والجسم الجديد قيد النشوء المسمى بالحرس الوطني. أما ضد "اليهود غير الموالين"، فتمارس الصهيونية سياسات العزل والإقصاء، ونرى أن تعريف هذه الفئة كان ينحصر في البداية في اليهود المعادين للصهيونية، ثم توسع ليشمل كل من يرفض الهجرة إلى إسرائيل من اليهود، وفي العقد الأخير بات يشمل أيضاً حتى قوى ما يطلق عليه اسم "اليسار الصهيوني" لا لسبب سوى أن هذا "اليسار" يتهم بأنه مستعد للحوار مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى حل وسط إقليمي.

مرت الصهيونية بمراحل غلب في بدايتها الرداء العلماني، علماً أن للعلمانية معنى خاصاً في حالته الصهيونية، وبعكس العلمنة الأوروبية التي أنهت أنظمة الحكم المستندة إلى شريعة الكنيسة، فإن العلمنة الصهيونية ليست إلا عبارة عن دين معلمن، حيث لم يكن ممكناً الادعاء بوجود أمة يهودية من قبل الصهيونية إلا بالاستناد إلى يهوديتها؛ أي إلى الدين. استمرت مرحلة الصهيونية المعلمنة للدين منذ فجر الحركة الصهيونية وحتى العام ١٩٧٧ بقيادة ما يطلق عليه اسم 'اليسار الصهيوني'، وخلال هذه المرحلة استطاعت الصهيونية إقامة دولتها عام ١٩٤٨ على جزء من فلسطين، ووسعتها عام ١٩٦٧ محققة نكبة ثم نكسة للشعب الفلسطيني على التوالي، سعت بعدها لتحقيق حل وسط إقليمي بهدف الحفاظ على الأغلبية الديمغرافية اليهودية كما سيتبين أدناه، في وقت كانت قد تشكلت فيه حركة اسمت نفسها باسم "حركة أرض إسرائيل الكاملة"، التي نشط في قيادتها أقطاب من حزب مباي "اليساري" الحاكم آنذاك، أي أن هذا الحزب كان يطرح الحل الوسط الإقليمي ونقيضه في الوقت نفسه.

شهد العام ١٩٧٧ بداية المرحلة الثانية التي استمرت حتى العام ٢٠٠٩، وتميزت بنمو أكبر لتيارات ما سمي بـ "أرض إسرائيل الكاملة" القائمة منذ العام ١٩٦٧، سواء ذات الرداء العلماني منها، أو ذات التوجه الديني والديني القومي. خلال هذه الفترة، حاول التيار الذي هزم في الانتخابات عام ١٩٧٧ لأول مرة منذ قيام إسرائيل التوصل بعد نجاحه الظرفي في انتخابات ١٩٩٢ إلى صيغة حل وسط إقليمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، كان قد سعى سابقاً للاتفاق عليها مع الأردن، لكن هذا التيار لم يقدم صيغة الحل الوسط الإقليمي التي تلبي الحد الأدنى المقبول فلسطينياً، لذا فشلت محاولاته. خلال هذه المرحلة توسع الاستيطان الاستعماري في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ بشكل مضطرد، ونشأت مدن وحواضر استيطانية استعمارية في الضفة، لكن تم لاحقاً إخلاء قطاع غزة من المستعمرات عام ٢٠٠٥ من أجل تعزيز

هـذه الحـواضر ديمغرافيـاً. هـذا كلّـه فيمـا كان الاسـتيطان الاسـتعماري قبـل ١٩٧٧ مرتكـزاً عـلى إنشـاء مسـتعمرات زراعيـة صغـيرة سـيما في غـور الأردن والسـفوح الشرقيـة للضفـة الغربيـة والمناطـق السـاحلية لقطـاع غـزة، فيمـا تـم ضـم القـدس الشرقيـة بأكملهـا أرضـاً دون سـكانها في ٢٨ حزيـران مـن العـام ١٩٦٧.

مـع ٢٠٠٩ بـدأت المرحلـة الثالثـة (مرحلـة نتنياهـو كمـا تسـمى) والتـي تتميـز بالانتقـال مـن أطروحـات الضـم الفعـلي لفلسـطين المحتلـة عـام ١٩٦٧ (De facto Annexation) الـذي كان جاريـاً عـلى قـدم وسـاق إلى التمهيد لإعـلان الضـم الرسـمي (De Jure Annexation) عـام ٢٠٢٠، ثـم تجميـده مؤقتـاً في إطـار الاتفاقيـات الإبراهيميـة مـع الإمـارات العربيـة المتحـدة والبحريـن، ولا تـزال هـذه المرحلـة مسـتمرة، إذ اكتنفتهـا عثـرات في الطريـق أدت إلى خـروج نتنياهـو مـن السـلطة مـدة عـام ونصـف وهـو يعـود اليـوم مـن أجـل اسـتكمال مشروعـه. خـلال هـذه الفـترة سـاد أيضـاً الاضطـراب السـاحة السياسـية الإسرائيليـة، حيـث جـرت خمـس دورات انتخابيـة خـلال ٣ سـنوات بـين ٢٠١٩ وحتـى ٢٠٢٢. لـم يعـبر هـذا الاضطـراب عـن تفـكك وبدايـة انهيـار الحقـل السـياسي والمجتمـع الصهيونـي كمـا جـاء ويجـيء في الكتابـات التفاؤليـة الفلسـطينية والعربيـة، وإنمـا عـبر عـن مرحلـة مخـاض سـيطر عليهـا الـصراع بـين التوجـه اليمينـي الـذي يريـد إبقـاء الفلسـطينيين في بلادهـم مـع ممارسـة سياسـات الأبارتهايـد عليهـم (بينيـت وليبرمـان وسـاعر وحلفاؤهـم في مـا يسـمى بتيـار الوسـط غانتـس ولبيـد)، وبـين التيـار الإبـادي الترحيـلي (ليكـود نتنياهـو بتحولاتـه، والصهيونيـة الدينيـة، والاتجـاه الدينـي الـذي شـهد عمليـة صهينـة متسـارعة: شـاس ويهـدوت هتـوراة) . اسـتقر الوضـع بعـد ٣ سـنوات مـن الـصراع بحسـمه لصالـح التيـار الإبـادي الترحيـلي ولـو عـبر فـوز انتخابـي محـدود كان يمكـن أن لا يتحقـق لـو اجتـازت ميرتـس والتجمـع الوطنـي الديمقراطـي نسـبة الحسـم، وأدى نجـاح التيـار الإبـادي الترحيـلي إلى انكفـاء التيـار الأبارتهايـدي. فهـل سـيكون ذلـك عبـارة عـن تغيـير مؤقـت إلى حـين تعـود الكـرة لاحقـاً لصالـح التيـار الأبارتهايـدي؟ الجـواب عـلى هـذا السـؤال ليـس داخليـاً إسرائيليـاً وحسـب، بـل مرهـون بـأدوار العوامـل الفلسـطينية والعربيـة والعالميـة.

خـلال المرحلـة التـي بـدأت منـذ العـام ٢٠٠٩ ولا تـزال مسـتمرة تقومنـت الاتجاهـات الدينيـة، وتديّـن الاتجـاه القومـي المعلمـن وذلـك مـن خـلال تعـزز التوجهـات الدينيـة داخـل حـزب الليكـود الـذي يصـف نفسـه في أدبياتـه كحـزب علمانـي ليـبرالي، وأصبـح هنالـك تطابـق تـام بـين الديـن والقوميـة عـبر عنـه تشـكل 'الحردليـم'؛ أي التيـار القومـي - الدينـي الـذي تعـبر عنـه الأحـزاب الدينيـة، وكذلـك قطاعـات واسـعة مـن الليكـود التـي أصبحـت متدينـة. ويمثـل مجمـوع هـذه القـوى طبيعـة تركيبـة الحكومـة الصهيونيـة المشـكلة، وهـو مـا سـتكون لـه إسـقاطات فاشـية عـلى المجتمـع المُسـتعمِر، وإسـقاطات عنصريـة واقتلاعيـة إحلاليـة إضافيـة عـلى الشـعب الفلسـطيني، يظـل مـدى النجـاح في تطبيقهـا مرهونـاً لا بعوامـل صهيونيـة داخليـة وحسـب، بـل أيضـاً بمـدى مقاومـة الشـعب الفلسـطيني وطبيعتهـا، والعوامـل العربيـة والدوليـة الدافعـة والكابحـة أيضـاً. في القسـم الآتـي نأتـي عـلى هـذه العوامـل، بـدءاً مـن تعميـق تحليـل العامـل الصهيونـي الداخـلي.

العامل الصهيوني الداخلي

طـرح التيـار الـذي أطلـق عليـه اسـم "اليسـار الصهيونـي" أن الحفـاظ عـلى الأغلبيـة الديمغرافيـة اليهوديـة يتطلـب تقاسـم الأراضي الفلسـطينية المحتلـة عـام ١٩٦٧ بدايـة مـع الأردن ولاحقـاً مـع منظمـة التحريـر الفلسـطينية، وذلـك عبر التنـازل الجغـرافي عـن الأراضي ذات الكثافـة السـكانية الفلسـطينية العاليـة، وضـم الباقـي إلى إسرائيـل، لكـن شراهـة هـذا التيـار لضـم مسـاحات واسـعة مـن فلسـطين المحتلـة عـام ١٩٦٧ بذريعـة "الحفـاظ عـلى أمـن إسرائيـل" ووفـق خطـة يغئـال ألـون (نصـت ضمـن بنـود أخـرى عـلى ضـم السـفوح الشرقيـة مـن الضفـة الفلسـطينية وغـور الأردن إلى إسرائيـل)، جعلتـه غـير قـادر عـلى تحقيـق التسـوية التـي تلبـي الحـدّ الأدنـى مـن المطالـب الفلسـطينية. عوضـاً عـن ذلـك كان هـذا التيـار هو الأب المؤسـس لتوسـع المـشروع الاسـتعماري الاسـتيطاني في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة بعـد العـام ١٩٦٧.

في المقابـل، رأى تيـار مـا يطلـق عليـه اسـم "اليمـين الإسرائيـلي"، بـأن ضـم الأراضي الفلسـطينية المحتلـة عـام ١٩٦٧ كلّهـا لا يسـبب أي ضرر للأغلبيـة الديمغرافيـة الصهيونيـة كمـا ادعـى التيـار السـابق، وهنـاك توجهـان داخـل هـذا التيـار بهـذا الخصـوص يـرى أولهمـا أنـه يمكـن حـصر الفلسـطينيين في مـدن وقـرى مكتظـة

عضو الكنيست عن حزب الصهيونية الدينية تسفي سوكوت (يمين) يقف إلى جانب المستوطنين في بلدة حوارة يوم ٢٦ آذار ٢٠٢٣ (أ.ف.ب)

بالسكان، مع سرقة الأراضي المحيطة بهذه المدن والقرى، وعدم منحهم المواطنة الإسرائيلية، مما يبقيهم خارج التعداد الديمغرافي الصهيوني (يمكن تسمية هذا التيار كما بين الكاتب في مقال سابق (سالم، خريف، ٢٠٢٠) بالتيار الذي يمزج بين التوجه الاستيطاني الاستعماري وبين الأبارتهايد، ويمثل الليكود هذا التيار أفضل تمثيل) . أما التيار الثاني فهو تيار استيطاني استعماري اقتلاعي إحلالي بحت يرى أنه يجب تخيير الفلسطينيين بين البقاء موالين كلية للحكم الصهيوني، أو مغادرة البلاد أو الطرد منها لمن يرفض الولاء، وعلى من يختار المقاومة كبديل ثالث أن يتوقع أن مصيره هو القتل، وقد صرح بتسلئيل سموتريتش بهذه الخيارات مراراً وتكراراً (بيرغر، ٢٠١٧)، ويتعداه بشأنها ايتمار بن غفير الذي يطرح مواقف تنحو نحو الإبادة على غرار شعار "الموت للعرب". بين هذين الاتجاهين كان هناك اتجاه ثالث محدود (تيار نفتالي بينيت وأييلت شكيد ويؤيدهما قلة من الليكود كان منهم رئيس الدولة السابق رؤوبين ريفلين) رأى أنه يمكن التخلص من العبء الديمغرافي لغزة عبر الخروج منها وإبقاء حصارها من الخارج، وفي المقابل فرض الجنسية الإسرائيلية على فلسطينيي المنطقة "ج" من الضفة والبالغ عددهم بين ٢٠٠- ٣٠٠ ألف مما لن يشكل مشكلة للأغلبية الديمغرافية الصهيونية، ودعا بعض من هذا الاتجاه مثل الصحافية كارولين غليك (غليك، ٢٠١٤) إلى فرض الجنسية على كل فلسطيني الضفة والقدس الشرقية مع إبقاء قطاع غزة فقط خارج التجنيس، ويعني هذا الاتجاه انتقال السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين من الاقتلاع والترحيل إلى الأبارتهايد وذلك بتكريس الاعتماد على الأيدي العاملة الفلسطينية بدلًا من طردها كما يدعو الاتجاه السابق، وقد تراجع هذا الاتجاه الأخير في الانتخابات الأخيرة، كما تراجع الاتجاه الأول الداعي للحل الوسط الإقليمي لصالح الاتجاه الرافض لفرض المواطنة الصهيونية على الفلسطينيين، مما يبقي الفلسطينيين فقط أمام خيارات البقاء في بلادهم كموالين للصهيونية وهو ما لن يقبلوه، أو مغادرة البلاد، أو المقاومة التي يترتب

عنهـا القتـل أو الطـرد.

ولأن هـذا الاتجـاه الأخـير هـو اتجـاه أيديولوجـي قومـي دينـي، فـإن لـه أجندتـه الداخليـة أيضـاً والتـي يسـعى مـن خلالهـا إلى فـرض وقائـع عـلى المجتمـع الإسرائيـلي، ويتضمـن ذلـك فـرض العطلـة التامـة ووقـف المواصـلات يـوم السـبت، والتدخـل في تحديـد وتعريـف مـن هـو اليهـودي، والفصـل بـين النسـاء والرجـال في الصـلاة والمواصـلات العامـة، ومنـع زواج اليهـود بالأجانـب، وتديـين الحيـز العـام، ومنـع المثليـة الجنسـية وزواج المثليـين، والسـيطرة عـلى مفاصـل الدولـة مـن خـلال تقليـص صلاحيـات القضـاء وتدييـنه، وحـصر حريـة الإعـلام وتقييـد حريـة الـرأي وتجريـم وجهـات النظـر المناوئـة، وتعزيـز التعليـم الدينـي الرسـمي وغـير الرسـمي وتطهـير جهـاز التعليـم مـن المعلمـين والمعلمـات اليساريين، وفرض قيـادات مـن النـوع المقبـول عليـه في الجيـش، وزيـادة احتمـالات اغتيـال شـخصيات كبـيرة عـلى الرغـم مـن تغـير الظـروف كمـا حـدث مـع اغتيـال رئيـس الـوزراء إسـحق رابـين عـام ١٩٩٥ الـذي اتهـم بالتنـازل بمجـرد توقيعـه عـلى اتفـاق أوسـلو مـع الجانـب الفلسـطيني .

تثـير هـذه الأطروحـات الذعـر في صفـوف "اليسـار الصهيونـي" الـذي يفصـل بـين المعركـة مـن أجـل الديمقراطيـة الخاصـة بحرياتـه والمعركـة لإنهـاء اسـتعمار شـعب آخـر، فهـو اليسـار المفتـون بحرياتـه الشـخصية، فيمـا لا يقلـق للجرائـم التـي تلحـق بالشـعب الفلسـطيني التـي سـبق أن مارسـته الحكومـات التـي أدارهـا هـذا اليسـار، لـذا يكتفـي بـأن يرفـع عقيرتـه محـذراً مـن نشـوء الفاشـية التـي تقيـد هـذه الحريـات، ويدعـي إضافـة لذلـك بأنهـا سـتعزل إسرائيـل دوليـاً برأيـه، ويعـبر عـن قلقـه أن هـذه العزلـة قـد تـؤدي إلى إيقـاع عقوبـات دوليـة عـلى إسرائيـل، سـيما وأن مـا كان اليسـار الصهيونـي يمارسـه مـن جرائـم ضـد الشـعب الفلسـطيني ضمـن غـلاف مـن العلاقـات الدوليـة والقـول الـكاذب بالاسـتعداد للسـلام، سـيمارس مـن قبـل الحكومـة الفاشـية بـدون إبـداء الاسـتعداد المذكـور وطـرح عكسـه وهـو الضـم الرسـمي لـلأراضي الفلسـطينية المحتلـة عـام ١٩٦٧، والتـي كان هـذا اليسـار الصهيونـي قـد ضمهـا فعـلاً. يظهـر هـذا اليسـار نفسـه وكأنـه قـد أفـاق لصالـح حقـوق الشـعب الفلسـطيني، لكـن بعضـه لا يفعـل أكثـر مـن اسـتخدام هـذه الحقـوق كشـماعة للمطالبـة بحرياتـه داخـل الكيـان، فيمـا يسـتمر في التنكـر لفلسـطين والفلسـطينيين بالممارسـة وارتـكاب الجرائـم الممارسـة ضدهـم أو قبولهـا، كمـا يسـتمر في اتهـام الفلسـطينيين بأنهـم المسـؤولون عـن نمـو التيـار اليمينـي المتطـرف بسـبب 'رفضهـم لمشـاريع السـلام التـي طرحهـا عليهـم اليسـار الصهيونـي في المـاضي'. عـدا هـؤلاء هنالـك قلـة مـن اليهـود المعادين للصهيونيـة الذيـن تتهمهـم قـوى الصهيونيـة كلهـا بيمينهـا ويسـارها بالخيانـة وعـدم الـولاء بسـبب التضامـن مـع الشـعب الفلسـطيني ضـد الاسـتعمار، وقـد تعـرض هـؤلاء للاعتـداءات مـن القـوى الصهيونيـة أثنـاء تضامنهـم مـع الفلسـطينيين ويبـدو أنهـم سـيتعرضون لاعتـداءات أخـرى أشـد في المسـتقبل. لكـن الأمـر قـد لا يعـود مقتـصراً عـلى هـؤلاء الأخيريـن فقـط سـيما بعـد دورة الانتخابـات الإسرائيليـة التـي عقـدت في أول تشريـن الثانـي ٢٠٢٢.

أسـفرت هـذه الانتخابـات عـن حصـول حـزب الليكـود وحلفائـه مـن أحـزاب القـوى الدينيـة عـلى عـدد متسـاوٍ مـن المقاعـد بواقـع ٣٢ مقعـداً لـكل منهمـا (٣٢ لليكـود و٣٢ للقـوى الدينيـة بواقـع ١٤ للصهيونيـة الدينيـة و١١ لحركـة شـاس و٧ ليهـدوت هتـوراة). وانحـسر اليسـار الصهيونـي إلى أربعـة مقاعـد فقـط ذهبـت إلى حـزب العمـل، ولـم تجتـز حركـة ميرتـس اليسـارية نسـبة الحسـم لأول مـرة منـذ العـام ١٩٩٢ وبقيـت خـارج الكنيسـت. هـذا فيمـا حصـل مـا يسـمى بمعسـكر الوسـط عـلى ٣٦ مقعـداً هـي أقـل مـن ذلـك في الواقـع، حيـث أن ٢٤ مقعـداً منهـا ذهبـت لحـزب "يوجـد مسـتقبل" و ١٢ مقعـداً ذهبـت لحـزب "المعسـكر الرسـمي" الـذي يقـوده الجنـرال السـابق بينـي غانتـس، وفي الحقيقـة فـإن هـذا المعسـكر الأخـير هـو عبـارة عـن تحالـف يضـم حـزب أزرق أبيـض الوسـطي الـذي يقـوده بينـي غانتـس، ومعـه حـزب "أمـل جديـد" اليمينـي المنشـق عـن الليكـود الـذي يقـوده جدعـون سـاعر، وعضـو حـزب يمينـا السـابق ماتـان كهانـا، والجنـرال غـادي ايزنكـوت وبالتـالي فـإن حـزب المعسـكر الرسـمي هـو حـزب خليـط بـين الوسـط واليمـين، ممـا يجعـل عـدد مقاعـد معسـكر الوسـط أقـل مـن ٣٦. وأعطـت النتائـج أيضـاً سـتة مقاعـد للحـزب اليمينـي إسرائيـل بيتنـا العلمانـي الـذي صـار يرفـض الائتـلاف مـع الأحـزاب الدينيـة في حكومـة واحـدة كمـا لا يثـق بنتنياهـو، فيمـا يدعـو لترحيـل فلسـطينيي منطقـة المثلـث. وحصـل حزبـان عربيـان همـا القائمـة العربيـة الموحـدة والجبهـة/ العربيـة للتغيـير عـلى ١٠ مقاعـد بواقـع ٥ لـكل منهمـا. خـسرت ميرتـس والتجمـع الوطنـي

مع نتائج هذه الدورة من الانتخابات الإسرائيلية يكون الأمر المتعلق بالصراع بين تيار فرض الأبارتهايد وتيار الإبادة والترحيل والذي دارت حوله دورات الانتخابات السابقة الخمس قد قضي، حيث حقق اليمين الداعي للإبادة والترحيل كتلة ذات أغلبية بعد تلك الفترة من الاهتزازات.

الديمقراطي الانتخابات بفوارق بسيطة، ولو نجحتا فإن ذلك كان سيؤدي إلى إحدى نتيجتين الأولى: هي الذهاب إلى انتخابات سادسة، أو تمكن يائير لابيد من تشكيل حكومة جديدة بمشاركة بعض أطراف اليمين تشبه في تركيبتها تلك الأكثر إجرامية ضد الشعب الفلسطيني التي قادها إلى حين انتقال الحكم إلى ائتلاف أحزاب اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو. الأمر الأخير هنا أن حزب يمينا الممثل لحزب المفدال التاريخي قد فشل في اجتياز نسبة الحسم حيث لم يحصل إلا على نسبة محدودة من الأصوات، فيما كان قد حصل بقيادة نفتالي بينيت على ٧ مقاعد في انتخابات ٢٠٢١ ذهبت في انتخابات ٢٠٢٢ للصهيونية الدينية التي كانت قد حصلت على ستة مقاعد فقط في انتخابات عام ٢٠٢١.

تعكس هذه النتائج عدداً من المتغيرات الجديدة واجبة الرصد، ذلك على الرغم من أن الوزن النسبي للتيار الديني والدين القومي لم تطرأ عليه تغيرات كثيرة منذ نشوء دولة الكيان كما أشارت لذلك دراسة موثقة للدكتور أشرف بدر (بدر، ٢٠٢٢):

أول هذه المتغيرات أن اليمين الديني الصهيوني الداعي لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وقتل فلسطينييها وطردهم تدريجياً هو الذي حقق الفوز (الصهيونية الدينية والليكود)، أما اليمين الديني الذي كان يدعو للضم ولكن مع منح الجنسية الإسرائيلية لمن يجري ضمهم وفرض نظام الأبارتهايد عليهم بديلاً عن الطرد (نفتالي بينيت وأييلت شاكيد)، فقد خسر المعركة، وقد تكون هذه الخسارة نهائية نظراً لعدم حصوله سوى على أصوات محدودة ولتغير اتجاه غالبية المستوطنين نحو طرد الفلسطينيين وليس تجنيسهم. أما ثانيها فهو: أن الأحزاب الدينية غير الصهيونية سابقاً (شاس ويهدوت هتوراة) تتجه أكثر فأكثر للتوافق مع الصهيونية في السنوات الأخيرة، وذلك نظراً لمشاركة أعضائها الواسعة في عملية الاستيطان الاستعماري في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، مما يجعلها جزءاً من المعسكر الداعي والقابل بعملية الضم للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وثالثاً: في ما يتعلق بالائتلاف الحكومي الجديد فإن نسبة التمثيل بين الليكود والأحزاب الدينية والدينية القومية التي حصلت على عددٍ مساو لمقاعد الليكود هي نسبة لصالح الأحزاب الدينية هذه المرة أكبر مما كان عليه هذا الأمر في الماضي، وذلك لسببين يعود أولهما إلى أن عدداً من أعضاء الليكود نفسه قد تدينوا أكثر في السنوات الأخيرة مما يجعل عدد مقاعد التيار الصهيوني الديني أكثر من ٣٢. وثانيهما أن بنيامين نتنياهو بات يحتاج هذه الأحزاب لدعم توجهاته الأيديولوجية التي تصب في الخانة نفسها سيما الضم لما يسميه بـ "يهودا والسامرة" التي تعود تاريخياً لـ "شعب إسرائيل" كما يسميه واعتباره الشعب الفلسطيني مجرد طوائف وأفراد طارئين وفدوا إلى فلسطين، لكنهم لا يمثلون شعبها الأصلي كما ادعى في كتابه "مكان تحت الشمس". كما أن نتنياهو يحتاج إلى هذه الأحزاب لتحقيق رؤيته الخاصة بشأن الدولة القوية كما يراها والتي يسيطر فيها "ممثلو الشعب المنتخبين" على حق تعيين القضاة والسيطرة على وسائل الإعلام، والجيش والشرطة، وفي إطار تحقيق هذه الرؤية الأيديولوجية سيكون لنتنياهو أن يتخلص من ملاحقة الشرطة وجهاز القضاء له على خلفية ملفات جنائية يتهم بها.

مع نتائج هذه الدورة من الانتخابات الإسرائيلية يكون الأمر المتعلق بالصراع بين تيار فرض الأبارتهايد وتيار الإبادة والترحيل والذي دارت حوله دورات الانتخابات السابقة الخمس قد قضي، حيث حقق اليمين الداعي للإبادة والترحيل كتلة ذات أغلبية

إذا عمرت حكومة نتنياهو دورة كاملة من أربع سنوات أو أقل، فإن السؤال يبقى عما سيفضي إليه التناقض الداخلي الذي سينشأ بين اليسار الصهيوني واليمين الصهيوني على الأجندة الداخلية ونمط الحياة الإسرائيلي وذلك بمعزل عن موقف كليهما العنصري المشترك ضد الشعب الفلسطيني؟

بعد تلك الفترة من الاهتزازات. في إطار ذلك ظهرت تحليلات بأن اليمين المتطرف في إسرائيل يعتدل بعد استلامه السلطة، وأن بيغن الليكودي هو من صنع السلام مع مصر، ونتنياهو من الحزب نفسه هو من صنع السلام مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان، وأن بن غفير قد غير شعاره السابق "الموت للعرب" إلى شعار جديد هو "الموت للمخربين" فقط كدليل على اعتداله (بانيت، ٢٠٢٢)، وروج بن غفير لذلك بنفسه سيما لاعتداله تجاه اليسار الصهيوني كما ورد في رسالة منه لهذا اليسار نشرتها جريدة يسرائيل هيوم (يورونيوز، ٢٠٢٢)،. تحاول هذه التحليلات التقليل من عمق التحول الذي حملته الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة سيما في المواجهة مع الشعب الفلسطيني وتوفير مبررات لتسويغ التعامل مع الحكومة الصهيونية الجديدة.

هل فوز حزب بن غفير الكبير في الانتخابات الأخيرة هو "تذكرة لمرة واحدة" ناتج عن الأصابع الماهرة لنتنياهو في تحريك قوى اليمين المتطرف من اتجاه إلى آخر وفق حاجاته في كل مرحلة؟ هنا يتم تصوير الأمر على أنه ليس نتاجاً لتغيرات تاريخية تنحفر عميقاً في المجتمع الإسرائيلي، بل على أنها نتاج لفعل ساحر فرد هو نتنياهو الذي استطاع إسقاط نفتالي بينيت القائد السابق للصهيونية الدينية ورفع سموتريتش وبن غفير مكانه كعقاب للأول. يشابه ذلك تفسير سعي نتنياهو لتشكيل حكومة يمينية على أنه يعود فقط لرغبته في سن قوانين تؤدي إلى طي الملفات القضائية المفتوحة بحقه. هنا يجري إحلال العرضي والظرفي والشخصي محل العمليات التاريخية، كما يجري تجاوز المكون الرئيس للتحليل المتعلق بطبيعة الديمقراطية الاستيطانية الاستعمارية وكيف تقوم هذه بانتخاب من يناسب لاستمرار المشروع الصهيوني في كل دورة انتخابية وهو ما حلله الباحث في دراسة سابقة (سالم، النصف السنوي الأول من ٢٠٢٠).

في هذا الإطار قد يعاد انتخاب تيار نفتالي بينيت في الانتخابات الصهيونية القادمة، وقد لا يعاد ذلك وفق ما ستقتضيه مصالح الصهيونية واحتياجاتها وتفاعلها مع العوامل الإقليمية والدولية إبان الانتخابات القادمة. لكن الوقائع التاريخية تبين للمراقب من جهة أخرى أن اندثار التيارات داخل الكيان الإسرائيلي هو أمر ممكن وذلك وفق المصالح التوسعية، فها هو التيار المعلمن الذي نجح في إنشاء الدولة وقيادتها على مدى ٢٩ عاماً بعد إنشائها حتى العام ١٩٧٧ يفقد سيطرته على الدولة عام ١٩٧٧ لصالح الليكود الذي رأى فيه الجمهور الصهيوني أنه الأقدر على الاستمرار في المشروع الصهيوني وتوسيعه بشكل أكبر مما حققه التيار المعلمن. ووفق هذين المثالين فإن الليكود نفسه قد يفقد أغلبيته في الانتخابات القادمة لصالح تيارات أكثر تطرفاً بعد أن وصل إلى المساواة العددية معها في انتخابات ٢٠٢٢. أدى توسع قوة المستوطنين في الضفة والقدس إلى الانقلاب الليكودي عام ١٩٧٧، ويبدو أن حاجة المشروع الاستيطاني الاستعماري في الضفة والقدس إلى الحسم سيؤدي إلى الانقلاب الثاني وهذه المرة ضد الليكود لصالح قوى أكثر حسماً باتجاه الضم والإبادة وطرد الفلسطينيين وسيحتاج هذا الانقلاب الثاني إلى عقود ربما لكي يتحقق، وتشير الأدلة التاريخية أن هذا الاتجاه سيكون ممكناً خلال العقود القادمة إذا لم تنشأ عوامل فلسطينية وعربية ودولية كابحة إذ لا يمكن التعويل على العوامل الإسرائيلية الداخلية وحدها وبدون تأثير خارجي عليها بأن تغير هذا المسار .

إذا عمرت حكومة نتنياهو دورة كاملة من أربع سنوات أو أقل، فإن السؤال يبقى عما سيفضي إليه

التناقض الداخلي الذي سينشأ بين اليسار الصهيوني واليمين الصهيوني على الأجندة الداخلية ونمط الحياة الإسرائيلي وذلك بمعزل عن موقف كليهما العنصري المشترك ضد الشعب الفلسطيني؟

ترى بعض الأطروحات المتفائلة أن هذا التناقض يمكن أن يؤدي وحده إلى تفكك الكيان الصهيوني من الداخل كما تطرح بعض الكتابات الصحافية الفلسطينية، ويتم هنا الاستشهاد بتجارب الممالك اليهودية القديمة وإمكانية تكرارها، وكذلك بتصريحات صهيونية من نتنياهو وغيره تعبر عن القلق بأن الدولة الحالية قد يكون مصيرها كمصير دولة الحشمونائيم التي لم تستمر حتى العام الثمانين حيث نهشتها وأنهتها التناقضات الداخلية.

في الواقع قامت دولة الحشمونائيم (وتسمى أيضاً بالدولة المكابية) في القرن الثاني قبل الميلاد كمملكة داخلية ضمن الحكم اليوناني، وتحالفت تياراتها المختلفة مع الأطراف الخارجية المتصارعة من الرومان واليونانيين، وفي الوقت نفسه سادت داخل الدولة صراعات بين تيارات مختلفة تتعلق بتفسيرات مختلفة لعلاقة الدين بالدولة، لكن الدولة قد انفرطت بعد العهد اليوناني بسيطرة الرومان عليها، والذين عينوا حاكماً يهودياً جديداً تابعاً لهم غير ذاك الذي كان تابعاً لليونانيين، واستمر ذلك الحكم ما بعد الحشمونائي إلى حين قيام تيتوس الروماني بتدمير الهيكل وطرد اليهود من فلسطين عام ٧٠ ميلادية (ماندیل، ٢٠٠٥)، وهو ما تؤكده منشورات صهيونية أيضاً (دار النشر العربي، ١٩٧٣) .

يعني ما تقدم أن الممالك اليهودية القديمة لم تكن أولاً مستقلة، كما أن تفككها لم يترتب عن عوامل داخلية وحسب، بل ساهمت في ذلك عوامل خارجية أيضاً. فما الذي تشير إليه تجربة إسرائيل الحالية، وهل هي على وشك الاندثار بفعل عوامل داخلية وخارجية حالها في ذلك كحال دولة الحشمونائيم؟ لننظر أولاً في هذا القسم في العوامل الداخلية، على أن نتطرق للعوامل الفلسطينية والعربية والدولية الدافعة والكابحة في الأقسام اللاحقة.

تشير تجربة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، إلى أن القوى التي استكملته بعد احتلال بقية فلسطين عام ١٩٦٧، وفي مقدمتها حركة غوش ايمونيم قد وضعت على رأس جدول اهتماماتها استمالة الشارع الصهيوني "وكسب القلوب" لدعم استكمال المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ (فرسيكو، ٢٠١٦)، ووجه هذا التوجه في حينه من بعض أقطاب اليسار الصهيوني بتكتيكين: الأول ادعى بأن الإنفاق على بناء المستعمرات الجديدة سيكون على حساب إفقار المستعمرات القديمة المقامة داخل إسرائيل في حدود العام ١٩٤٨. بهذا الادعاء أراد أقطاب اليسار الحفاظ على امتيازاتهم ورغد العيش الذي حصلوا عليه جراء نهب مناطق ١٩٤٨ بعد إجلاء الشعب الفلسطيني عنها. أما التكتيك الثاني الذي لجأ إليه اليسار فقد قام على الادعاء بأن المستوطنين المستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يرمون إلى خلق ما أطلق عليه اسم "دولة يهودا والسامرة" المنفصلة عن إسرائيل، وتم اتهام المستوطنين من قبل اليسار بأنهم يجهزون المليشيات العسكرية (وقد كان بعض المستوطنين يقومون بذلك فعلاً) من أجل الدخول في حرب مع الجيش الإسرائيلي من أجل استقلال دولة يهودا عن دولة إسرائيل، وذلك على غرار قتال الحركة الصهيونية ضد بريطانيا في أربعينيات القرن الماضي (شيف،١٩٨٨).

ينطوي هذا الادعاء الثاني على تناقضين مركزيين: الأول منهما أن هذا الادعاء يضفي شرعية كاملة على دولة إسرائيل في حدود العام ١٩٤٨ التي يطالب اليسار الصهيوني الفلسطينيين بالتنازل عن أي مطالب بشأنها مثل التعويض عن النكبة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وثانياً: أنه يعتبر المستوطنين كشواذ يمثلون استثناء ولم ينشؤوا من القاعدة نفسها التي انبثقت منها دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وهي قاعدة الانتفاع والتمتع بامتيازات جراء نهب فلسطين والاستيلاء عليها. وفي الواقع فإن هذه القاعدة تمثل ما يجمع هؤلاء مع دولتهم، لذا لا غرابة بأن ينتهجوا سبيل الاندماج فيها والسعي لكسب القلوب والدعم من أولئك الصهاينة الذين سبقوهم في نهب الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨. وقد فعلت هذه السياسة فعلها بحيث بات المستوطنون المستعمرون يملكون وزناً قوياً داخل المجتمع الإسرائيلي وفي الكنيست والحكومة، ولا غرابة في ذلك بعد أن وصل عددهم إلى زهاء ٧٥٠ ألفاً، وهو يساوي ما نسبته ١٧ بالمئة من سكان الضفة المحتلة عام ١٩٦٧، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى مليون مستعمر خلال السنوات القليلة القادمة. وعليه يتضح أن إسرائيل قد باتت "محتلة" بفكر

المستوطنين ودعمهم كما أن ميليشياتهم قد أصبحت واقعاً يقوم بالاعتداءات اليومية على الفلسطينيين دون أن يحرك ذلك الجيش، هذا عوضاً عن أن جنوداً قد رصدوا وهم يشاركون في هجمات للمستوطنين على الفلسطينيين، وتشكلت وحدة المستوطنين داخل الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. مع هذه التطورات لم يعد هنالك أي سبب لانشقاق المستوطنين عن دولة إسرائيل، وإن جرت مناوشات هنا وهناك بين بعض غلاتهم وبين بعض عناصر الجيش فإن هذه المناوشات سرعان ما يتم تطويقها. أما اليسار فلن يكافح المستوطنين لصالح الفلسطينيين والتوقف عن قتلهم ونهب أراضيهم وبلادهم، وإنما سيكافحهم بشأن قضايا داخلية تتعلق بالحريات الفردية والعامة ذكرت أعلاه وستأخذ الاحتجاجات طابع المظاهرات الكثيرة العدد وقطع مفترقات الطرق والدعوات للعصيان المدني والاحتجاجات من الإعلام والقضاء وقادة الجيش ومؤسسات المجتمع كما يتم بالممارسة وعلى شكل دعوات منذ الآن. فهل سيؤدي الاصطدام بشأن هذه القضايا إلى درجة أن يتفكك المجتمع الإسرائيلي ذاتياً؟

في الواقع لا يزال ما يجمع صهيونيي إسرائيل أكبر مما يفرقهم. فبينهم من جهة عوامل مشتركة عديدة أولها هو انتفاعهم جميعاً من نهب أرض فلسطين، وثانيها هو التوحد في مواجهة مقاومة الشعب الفلسطيني كما تقدم. لذلك فإن تعزيز التناقضات الداخلية يتطلب تراكم الكفاح الفلسطيني والانفجار الكامل لفلسطينيي الداخل بحيث يشكلون تهديداً له من داخل عقر داره. أي أن التغيير لن يأتي كهبة من السماء وحسب وإنما بتشابك العوامل الداخلية والخارجية معاً لتحقيق ذلك. فكيف ستتطور العوامل الداخلية أولاً؟

عرفت الحالة الإسرائيلية تاريخياً صراعات على هوية الدولة بين المتدينين والعلمانيين وبين اليسار واليمين، وصراعاً بين تجمعاتها غير المتجانسة من الغربيين والشرقيين والروس والفلاشا الأثيوبيين، وتهرباً من المتدينين والشباب من الخدمة العسكرية، وحالات فساد متسلسلة بدأت من عهد بن غوريون مروراً برابين في سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم، وانعكست هذه الصراعات ونقاط الخلل في العقود الأخيرة على الجيش الذي بات يخاف أكثر فأكثر من المواجهات البرية وما يترتب عنها من خسائر بشرية، وهو الأمر الذي يجعل الاتجاه الصهيوني الديني المتنامي داخله يرفع عقيرته بنقد ضعف الجيش، ويدعوه لكي يكيف سياساته وممارساته بشكل أكبر مع توجهات الاتجاه المذكور، ومع المليشيات المسلحة التي شكلها هذا الاتجاه كمجموعات شباب التلال 'الجريئة' وغيرها. عوضاً عن ذلك شهدت إسرائيل وتشهد صراعاً بين أغلبيتها اليهودية مع الجزء الباقي من الشعب الفلسطيني داخله. وإذ لم تنشأ سياسات فلسطينية وعربية للاستفادة من هذه التناقضات والشروخ ومظاهر التفكك، فسيستمر التوسع الصهيوني على الرغم من الضعف المتولد عن هذه الظواهر.

مع ما سبق، استوعبت إسرائيل منذ إنشائها التناقضات والشروخ ومظاهر التفكك المذكورة، ولكن تناقضين قد تفاقما في العقد الأخير إلى درجة تنذر بصعوبة التحكم بهما. أولاً يتسع التناقض مع الفلسطينيين الباقين في الداخل ، وثانياً يتسع التناقض بين بنية الجيش وقوى الأمن الحالية والبنية التي يطمح التيار الصهيوني الديني إليها لهذا الجيش والقوى الأمنية. هذان التناقضان متداخلان وكل منهما يؤثر في الآخر. يسعى التيار الصهيوني الديني المتنامي إلى معالجة التناقض الأول عبر زيادة وتيرة القمع والتخويف والقتل والتهديد بالترحيل، وفي هذا الإطار سيحتاج التيار الصهيوني الديني إلى الجيش والقوى الأمنية لتنفيذ هذه المهام، وسيجدون من قوى القمع هذه من سيقدمون على تنفيذ هذه المهام بشكل فعال، كما سيدمجون عبر الوزارات التي سيسيطرون عليها ميليشياتهم في الجيش وقوى الأمن ليزداد نفوذهم فيها. وبهذا سيتحول الجيش وأجهزة الأمن إلى أدوات طيعة بيد الاتجاه الصهيوني الديني بذريعة التصدي للخطر العربي سواء من الداخل أو في الضفة والقطاع، يساعد في ذلك استمرار التخويف من الخطر الإيراني ومن صواريخ حماس وحزب الله، ومن عواقب التصعيد ضد الاستعمار في الضفة المحتلة عام ١٩٦٧. أما التناقضات الأخرى - عدا عن هذين التناقضين - فإن التيار الصهيوني الديني سيتمكن على ما يبدو من تمرير القوانين التي تقلص من دور القضاء وتعزز التعليم الديني والتعريف المحافظ لمن هو يهودي، وغير ذلك من القوانين المحافظة. سيرد اليسار وما يسمى بالوسط باستعمال وسائل

أثر "عقيدة المحو" في حوارة يوم ٢٨ آذار ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

قانونية ومظاهرات سلمية بما في ذلك مما سمي بـ "منتدى الكفاح من أجل طابع الدولة" الذي شكله رئيس تكتل المعسكر الرسمي بيني غانتس، وذلك لأنه مسكون بروح الحفاظ على الدولة ضد التهديدات الفلسطينية والاقليمية فإنه سيكتفي بالوسائل السلمية للاعتراض، ولن يمارس العنف. هذا ناهيك أن اليسار والوسط اللذين يمثلان ما يطلق عليه اسم 'المعارضة' يعانيان من التفكك وعدم تنسيق الجهود في مواجهة حكومة نتنياهو مما لن يؤدي إلى نتائج جدية. في المقابل سيصعد التيار الصهيوني الديني من هجماته على "اليسار" ومن الاتهامات لهم بعدم الولاء، لكن بعض اليسار سيرد بأساليب "ديمقراطية" حفاظاً على "وحدة الأخوة" والدم اليهودي، وبعض آخر غير قليل منه سيحزم حقائبه ويغادر دولة إسرائيل "الثيوقراطية، العالمثالثية الشرقية الدينية المتزمتة"، كما يسميها هؤلاء اليساريون المسكونون بالتوق إلى رغد العيش.

سيؤدي ذلك كله إلى المزيد من اندثار اليسار، وتعزز التيار الداعي للانتصار التام على الشعب الفلسطيني وسرقة كل فلسطين وترحيل من تبقى من أهلها.

العوامل الدافعة والعوامل الكابحة

ليس سراً أن العوامل العربية والدولية لعبت دوراً مهماً في تحديد حاصل الصراع بين الشعب الفلسطيني والصهيونية، فثورة ١٩٣٦ مثلاً كادت أن تحقق الانتصار لولا تدخل الحكام العرب الذين دعوا لوقفها، ولولا بطش الانتداب البريطاني بالفلسطينيين في أي مكان كانوا يحققون فيه دحراً للقوات الصهيونية، كما فشلت الجيوش العربية في منع قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

في العامل الذاتي الفلسطيني ليس سراً أيضاً أن انتفاضة ١٩٨٧ قد أوقفها التفاوض مع إسرائيل على اتفاق أوسلو الذي أدى إلى إعاقتها قبل أن تؤتي أكلها.

استخدمت الصهيونية وكيانها إذن مختلف أشكال القوة الخشنة، وكذلك القوة الناعمة من أجل تطويع الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الأدوات لم تفلح. لذلك توصلت الصهيونية إلى استنتاج بضرورة العودة إلى لحظة ١٩٤٨ مجدداً لتحقيق نكبة ثانية للشعب الفلسطيني.

كما أن الانقسام الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٧ وحتى اليوم يمثل عاملاً أساسياً يكبح تطوير إستراتيجية موحدة لتحرير فلسطين.

مع كل ما تقدم فإن حاصل الصراع حتى الآن لا يزال يقف عند حالة أن أيًا من الطرفين لم ينتصر، كما أن أياً منهما لم ينهزم. وبالنسبة للشعب الفلسطيني فهو لم ينهزم من جهة، لكنه فوق ذلك لا يزال يقاوم، بما في ذلك من خلال الوحدة الميدانية لأجنحة الفصائل على قاعدة 'اللقاء على أرض المعركة ' على الرغم من انقسام قياداتها من جهة أخرى، كما أن الشعب الفلسطيني بات يمثل في السنوات الأخيرة غالبية ديمغرافية تزيد عن عدد اليهود في فلسطين التاريخية بمئتي ألف، وذلك على الرغم من عدم عودة أي لاجئ فلسطيني إلى أرض وطنه.

وفي محاولاتها هزيمة الشعب الفلسطيني، مارست إسرائيل المذابح والتطهير المكاني والعرقي، وبعد العام ١٩٦٧ سعت في البداية إلى حلّ يقوم على إنشاء دولة استيطانية استعمارية مقلصة كما سماها الباحث في ورقة أخرى (سالم، النصف السنوي الأول من ٢٠٢٠) تضم إسرائيل بحدود العام ١٩٤٨ إضافة للأجزاء التي تريد ضمها من الضفة المحتلة عام ١٩٦٧، مع تحويل ما تبقى للأردن كما كان عليه الطرح الإسرائيلي في سبعينيات القرن الماضي، ثم منظمة التحرير الفلسطينية كما أصبح عليه الطرح نفسه في تسعينيات القرن الماضي. ومع فشل هذا الحل في مفاوضات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية وقبل ذلك مع الأردن ، انتقل الكيان من فكرة حل النزاع الى فكرة إدارته، من خلال إبقاء الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية بدون أي حقوق سياسية، والاكتفاء بتقديم خدمات مدنية لهم، بداية من خلال مشروع التقاسم الوظيفي للمسؤوليات مع الأردن كما طرح في ثمانينيات القرن الماضي من قبل حزب الليكود ، أو عبر مشاريع شبيهة أطلق عليها اسم "السلام الاقتصادي" من قبل نتنياهو، ولاحقاً اسم "تقليص الصراع" من قبل الأكاديمي ميخا غودمان (الشريف، مترجم، ٢٠٢١)، وهو ما تبنته حكومة نفتالي بينيت - يائير لبيد ٢٠٢١- ٢٠٢٢. جاءت أطروحة تقليص الصراع لتقول بتعزيز الحكم الذاتي للفلسطينيين مع عدم انسحاب الجيش الإسرائيلي وبقاء سيطرته على الأرض، واستمرار تشغيل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، والتعامل مع قطاع غزة كبانتوستان معزول تتحكم إسرائيل تحكماً كاملاً بما يخرج منه ويدخل إليه واستمرار التعامل مع فلسطين كسوق للمنتجات الإسرائيلية، وهذه كلها ممارسات أبارتهايد. لكن هذه الممارسات اقترنت في المقابل مع الاستمرار في التوسع الاستيطاني الاستعماري، واتساع شهيته لمزيد من السيطرة بما في ذلك لتحويل المسجد الأقصى إلى هيكل لليهود، والمشاريع المختلفة لزيادة عدد المستعمرين في الضفة إلى مليون وحتى مليونين خلال السنوات والعقود القليلة القادمة، وهذا ما جعل المشروع الاستيطاني الاستعماري يصطدم مع التوجه الأبارتهايدي القاضي ببقاء الشعب الفلسطيني في بلاده، بل وازدياد عدده ديمغرافيا أكثر من اليهود على الرغم من كل إجراءات التقييد الديمغرافي. هنا باتت حاجة المستعمرات للتوسع تصطدم بالكتل البشرية الفلسطينية التي بات من الضروري إزاحتها من أجل توسيع المشروع الاستيطاني الاستعماري، وهنا بدأت عمليات تشريع وإنشاء المزيد من البؤر الاستيطانية الاستعمارية على

أراض فلسطينية خاصة، وطرحت مشاريع اقتلاعية لمجموعات بشرية فلسطينية كاملة من مسافر يطا قرب مدينة الخليل، والخان الأحمر على طريق مدينة أريحا، وبلدة الشيخ جراح في مدينة القدس. عنى ذلك أن متطلبات توسع المشروع الاستيطاني الاستعماري قد باتت تتناقض شيئاً فشيئاً مع المشروع الأبارتهايدي لإبقاء الشعب الفلسطيني في معازل. وهنا بدأت عملية الإعداد المتدرج لنكبة ثانية جديدة (رابوبورت وفاخوري، ٢٠٢٢).

ساعد على الوصول إلى هذه الحصيلة أن النتيجة المؤملة من تنفيذ المشروع الأبارتهايدي - تحت أغطية السلام الاقتصادي وإدارة الصراع وتقليصه - في تطويع الفلسطينيين لم تتحقق حيث استمر الشعب الفلسطيني في المقاومة على شكل هبات سنوية في الضفة والقدس منذ العام ٢٠١٤ وحتى اليوم، ترافقت معها حروب مع غزة، ومع العام ٢٠٢١ لم تعد الهبات حالة موسمية، بل تحولت لتصبح نمط حياة يومي، كما تواصل التزايد الديمغرافي الفلسطيني بحيث أصبح يمثل الغالبية في كل البلاد.

استخدمت الصهيونية وكيانها إذن مختلف أشكال القوة الخشنة، وكذلك القوة الناعمة من أجل تطويع الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الأدوات لم تفلح. لذلك توصلت الصهيونية إلى استنتاج بضرورة العودة إلى لحظة ١٩٤٨ مجدداً لتحقيق نكبة ثانية للشعب الفلسطيني. بدأ التفكير في هذا الأمر من الولايات المتحدة عبر أطروحات أفنجليكانية لتحقيق النصر التام على الفلسطينيين عبرت عنها مقالات لدانييل بايبس٢٠١٧ (بايبس، ٢٠١٧)، وتشكيل تكتلين في كل من الكونغرس الأميركي والكنيست الإسرائيلي لدعم الفكرة، ثم جاء قانون القومية الذي أقره الكنيست عام ٢٠١٨ ليعيد صياغة بنود تصريح بلفور نفسها بعد ١٠١ عام على صدوره حيث نص القانون أن "أرض إسرائيل" من البحر إلى النهر كما أسماها هي ملك لما يسمى بالشعب اليهودي وحسب، أما الباقون فليس لهم من حقوق سوى تلك الفردية والطائفية. وجاءت صفقة القرن عام ٢٠٢٠ لتؤكد المنحى نفسه، مما حدا بنتنياهو حينها لإعلان أن الضم الرسمي سيتم في العام نفسه، وهو ما أجله الاتفاق مع الإمارات العربية المتحدة، ثم حكومة بينيت - لبيد ٢٠٢١-٢٠٢٢. مثل ذلك وقتاً مستقطعاً قبلت خلاله الإمارات العربية المتحدة بمعادلة ممارسة الأبارتهايد والتوسع الاستيطاني الاستعماري اليومي واقتحام الأقصى وتهويد القدس بشكلٍ فعلي على ألا يتم ترسيم ذلك من خلال قرار معلن.

إلى أين من هنا؟

احتيالاً على الموقف الإماراتي الذي يتحرج من إعلان ترسيم الضم، تبدو الاتفاقيات الائتلافية بين الليكود وأحزاب تكتل الصهيونية المتدينة الثلاثة كما لو أنها قد أوجدت حلًا يعفي الإمارات من هذا الحرج، ويقضي الحل بوضع المستعمرات المقامة في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية المباشرة وكذا كل المنطقة المصنفة "ج" التي تمثل ثلثي الضفة الفلسطينية، وبالتالي منع الفلسطينيين من البناء في المنطقة بشكل كامل، ووفق الاتفاقيات الائتلافية ستناط هذه الصلاحيات ببتسلئيل سموتريتش من خلال تعيينه أو تعيين عضو من حزبه في وزارة الدفاع . بهذه الطريقة يتم ضم المنطقة ج قانونياً إلى إسرائيل وذلك عبر ضم المستعمرات المقامة فيها ومناطق توسعها المستقبلي إلى إسرائيل، وهي صيغة لضم المنطقة "ج" المقامة عليها هذه المستوطنات لكن بطريقة لا تحرج الامارات، ولا أي دولة عربية جديدة قد تنضم للتطبيع كلياً أو جزئياً مع إسرائيل مثل المملكة العربية السعودية، حيث يجري الحديث عن تطبيع كامل، أو على الاقل عقد مؤتمر إقليمي برعاية أميركية بمشاركة المملكة العربية السعودية وإسرائيل ودول التطبيع العربية الأخرى بذريعة السعي إلى لجم توجهات حكومة نتنياهو الجديدة بشأن إعلان ضم الضفة الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل. مع ذلك لن تتوقف حكومة نتنياهو عن ضم المستوطنات إلى إسرائيل كبديل خادع عن ضم الضفة، حيث تقع المستوطنات على أرضها، بل وسيجري أيضاً العودة عن تفكيك المستعمرات التي كانت قائمة في محافظة جنين الذي نفذ وفق خطة أريئيل شارون لفك الارتباط عام ٢٠٠٥، كما سيتم تشريع كل 'المواقع الاستيطانية العشوائية' كما تسمى.

وفي ما يتعلق باقتحامات المسجد الأقصى المبارك فلم يجد المرء موقفاً إماراتياً حازماً بشأن ذلك ويبدو أنه لن يكون في ضوء الاستقبال المبكر للسفير الإماراتي في تل أبيب لكل من بن غفير وسموتريتش، في وقت لا يزال يتمنع حتى السفير الأميركي والسفراء الأوروبيون

في إسرائيل عن استقبالهما. مع ذلك فإن احتمال انفجار كل الاتفاقيات الإبراهيمية مع دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ولاحقاً مع المغرب والسودان ستكون أمراً وارداً في حال حدوث أمر جلل في المسجد الأقصى، هذا ناهيك عن العلاقات مع الأردن ومصر.

لا يبدو أن دول التطبيع الجديدة بصدد اتخاذ مواقف حازمة حتى الآن، وفي المقابل تنتهج مصر والأردن أساليب الضغط الدبلوماسي. ومثلها أوروبا، فيما ستتخذ الولايات المتحدة موقفاً مراوغاً، يقضي "بالتعامل مع أعضاء الحكومة الإسرائيلية وفق أعمالهم، وليس وفق أقوالهم" كما قال وزير الخارجية أنتوني بلينكن في حديثه أمام منظمة جي ستريت اليهودية الأميركية مطلع كانون الأول ٢٠٢٢، حيث عاد أيضاً للتأكيد على دعم أمن إسرائيل وبقائها ومكافحة محاولات مقاطعتها وإصدار قرارات إدانة في الأمم المتحدة ضدها.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية مثل الإيباك، والاتحاد اليهودي في أميركا الشمالية، والمجلس الأميركي اليهودي قد أعربت عن تطلعها للعمل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وصرفت إيباك ملايين الدولارات لدعم مرشحين مؤيدين لإسرائيل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في انتخابات الكونغرس الأخيرة في تشرين الثاني ٢٠٢٢. من جهة أخرى عبرت اللجنة اليهودية الأميركية عن بعض نقاط القلق من التوجهات الجديدة للحكومة الإسرائيلية إلا أنها قالت إنها ستستمر في "دعم أمن إسرائيل ومكانتها في العالم وتعزيز العلاقة الوثيقة بينها وبين يهود العالم" (بينارت، ٢٠٢٢).

وحدهما المنظمتان الصغيرتان جي ستريت، والصوت اليهودي من أجل السلام عبرتا عن صوت نقدي لتوجهات الحكومة الجديدة الضارة بديمقراطية إسرائيل ومكانتها الدولية وفق تعبيراتهما، وقدمتا طلبات محددة لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تقضي بمنع الضم الإسرائيلي للضفة الغربية، والحيلولة دون تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك (جبل الهيكل كما يسمونه)، وعدم التعامل مع بن غفير وسموتريتش إذا توجها لضم الضفة الغربية أو أجزاء منها وتنفيذ سياسات عنصرية، ووقف تزويد إسرائيل بأسلحة هجومية للاستخدام في القدس والضفة، ووردت الأفكار نفسها في مقال مشترك كتبه آرون ديفيد ميلر ودانيال كيرتزر نشرته صحيفة الواشنطن بوست (ميلر و كيرتزر، ٢٠٢٢). مع ذلك يتسع نقد إسرائيل في الأوساط اليسارية من الحزب الديمقراطي الأميركي، وكذلك بين الشباب الأميركان واليهود، وقد أشار استطلاع أجري بين اليهود في أميركا من قبل معهد الناخبين اليهودي إلى أن ٢٥ بالمائة منهم يعتبرون إسرائيل دولة أبارتهايد، و ٣٨ بالمائة يعتبرون معاملة إسرائيل للفلسطينيين بأنها تتسم بالعنصرية (فاروق، ٢٠٢٢). في المقابل هنالك المنظمات الافنجليكانية التي ترسل متطوعين ومتطوعات للعمل في المستعمرات الصهيونية، وتشجع اليهود الأميركان هي والرئيس السابق دونالد ترامب على الهجرة إلى إسرائيل، وتتهم اليساريين ومؤيدي الحزب الديمقراطي منهم على أنهم يهود يكرهون أنفسهم ويفتقرون إلى الولاء الكافي لدولة إسرائيل. وتشير دراسة صدرت عن جامعة هارفارد عام ٢٠١٧ إلى أن ١٥ بالمئة من سكان المستعمرات الصهيونية في الضفة هم يهود أميركان (هيرشهورن، ٢٠١٧).

ما سبق من تحليل يتعلق بالعوامل الدافعة والكابحة على المستوى السياسي، لكن هنالك عوامل أخرى ديمغرافية وقانونية واقتصادية، وكفاحية ميدانية.

في ما يتعلق بالعوامل الديمغرافية لا تبدو الزيادة العددية الفلسطينية عنصراً كابحاً كلية، حيث استطاعت الصهيونية إيجاد بعض الحلول لها عبر إخراج قطاع غزة ومناطق الضفة المصنفة "أ" من تحت الحكم الإسرائيلي المباشر، كما أن الأغلبية في المنطقة "ج" التي تمثل ثلثي مساحة الضفة فهي للمستعمرين اليهود الذين يبلغ عددهم هناك زهاء نصف مليون نسمة يقابله ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف فلسطيني. في المقابل بلغ الجشع الاستيطاني الاستعماري عتبة أصبح معها يفكر في إزاحة مجتمعات محلية فلسطينية بأسرها يعتبرها بأنها أصبحت تقف في طريقه.

العوامل الكابحة ربما تتوفر بشكل أفضل على المستوى القانوني، والحملات المرتبطة به مثل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، ورفع قضايا أمام المحاكم الأممية والدولية لتجريم الاحتلال، وإصدار قرارات دولية جديدة من الأمم المتحدة، مع أن هذه الأخيرة لا تغير الشيء الكثير بالنسبة لفلسطين حيث إنها لا تجد طريقها للتطبيق.

العوامل الكابحة ربما تتوفر بشكل أفضل على المستوى القانوني، والحملات المرتبطة به مثل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، ورفع قضايا أمام المحاكم الأممية والدولية لتجريم الاحتلال، وإصدار قرارات دولية جديدة من الأمم المتحدة، مع أن هذه الأخيرة لا تغير الشيء الكثير بالنسبة لفلسطين حيث إنها لا تجد طريقها للتطبيق.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن إسرائيل قد تضطر للاستمرار في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية الأرخص، وسيستمر قطاعها الصحي في الاعتماد على الفلسطينيين الذين يمثلون ٢٥٪ من طواقم هذا القطاع. لكن ذلك سيما في قطاع العمالة سيتم في إطار علاقة السيد بخدمه، أي ليست مجرد علاقة استغلال كولونيالي أبارتهايدي. وقد عرف شافير هذه العلاقة ليضعها ضمن نموذج اقتصادي خاص أطلق عليه اسم "التنمية الإثنية المنفصلة" التي تمنع نشوء أي علاقات تضامن أو كفاح طبقي مشترك بين العاملين الفلسطينيين واليهود (شافير، ١٩٨٩). وعليه لا يبدو عامل الحاجة للأيدي العاملة الفلسطينية كابحاً أمام تطور المشروع الاستيطاني الاستعماري، كما أن إمكانيات الاستغناء عن الأيدى العاملة الفلسطينية هو أمر وارد وبوشر في تطبيقه جزئياً.

وأخيراً وليس آخراً يبدو العامل الكفاحي الميداني الفلسطيني هو الأكثر تأثيراً على تغيير مسار الأمور، سيما إذا ما اقترن بالاتفاق على وحدة الهدف ووحدة الفعل، وخطط للبناء وتركيم الإنجازات ضمن خطوات متسلسلة ومدروسة ينبني إنجاز أحدها على سابقاتها ويهيئ لما سيتلوها.

لا يبدو إذن أن تشكل الحكومة الإسرائيلية الجديدة وبرامجها سيؤدي إلى تغيير فوري في مواقف دول العالم الغربي، وهو ما يلقي بمسؤولية كبرى على عاتق الدبلوماسية الفلسطينية والعربية لتوضيح الحقائق، كما هنالك الدور المهم الذي تقوم به في هذا الصدد الجاليات الفلسطينية والعربية في شتى أرجاء العالم للتأثير على المواقف الشعبية الأميركية وعلى السياسة الأميركية الرسمية على المدى الأبعد نسبياً، وهو الأمر غير الممكن حدوثه وحده بدون بذل جهود فلسطينية وعربية داعمة لدور الجاليات بهذا الاتجاه.

عَود إلى العنوان

نتائج هذه المقالة واردة في النص وفي الملخص أعلاه في ما يتعلق بما وصل إليه الحال في الصراع المحتدم للشعب الفلسطيني مع الصهيونية مع نهاية العام ٢٠٢٢، مما قد لا يستدعي التكرار.

ومنذ بداياتها الأولى اكتست الصهيونية طابعاً عنصرياً حيث لم تكن أولاً إلا حركة عرقية قامت على أساس الادعاء بأن العرق اليهودي قد استمر منذ نشأة اليهودية قبل ثلاثة آلاف عام وحتى اليوم. وقالت ثانياً أن هذا العرق هو شعب الله المختار الذي يجب أن يكون الأغيار (الغوييم) في خدمته. ومنذ نشأتها حملت الحركة الصهيونية طابعاً فاشياً مضاداً لليهود الذين اختلفوا معها وسعوا للاندماج في مجتمعاتهم التي نشأوا وتربوا فيها، وفي هذا الإطار تواصلت الصهيونية مع النازية لكي تهجر اليهود من ألمانيا إلى فلسطين عبر اتفاقية هعفراه عام ١٩٩٣ التي شارك حاييم ارلوزوروف واتحاد صهيوني ألمانيا ومدير الشركة الزراعية هاتوفياع في إنجازها (جريس، ٢٠١٥، ص. ٢٦٨- ٢٦٩)، ودبرت الاعتداءات بالمتفجرات على اليهود في العراق لدفعهم للهجرة إلى فلسطين (شبلاق، ٢٠٠٥)، واليوم تتحالف مع الأفنجليكانية المعادية لليهود من أجل تشجيع هجرة أكبر كتلة يهودية لا تزال موجودة في العالم وهي يهود الولايات المتحدة . هذه الحقائق كلها معروفة وأشبعتها الدراسات بحثاً.

بعد نشوء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ حاول التيار الصهيوني المعلمن للدين التفاع زي التحضر في تعامله مع اليهود داخل إسرائيل، ومن هنا تراجعت الفاشية، أما السلوك العنصري ضد الأغيار فقد استمر، تذكر بذلك مجازر قبية عام ١٩٥٢، واقتلاع بدو النقب من ديارهم بعد قيام الدولة، ومجازر غزة وخانيونس بالذات عام ١٩٥٦- ١٩٥٧، وإزالة قرى يالو وعمواس

وبيت نوبا عن الوجود بعد حرب حزيران من عام ١٩٦٧، وتهجير مخيم عقبة جبر أثناء الحرب، وتشغيل باصات من باب العامود في القدس لنقل فلسطينييها نحو جسر الأردن في الفترة نفسها (مصالحة، ٢٠٠٣)، وهكذا.

بعد احتلال عام ١٩٦٧، عادت الفاشية لتضرب المجتمع الإسرائيلي نفسه، وكان أن حذر الحاخام يشعياهو ليبوفيتش والبروفسور إسحق شاحاك بشكل مبكر منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي بأن جرائم الاحتلال في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ستنعكس على المجتمع الإسرائيلي عنفاً داخلياً ضد النساء والفقراء وغيرهم. واستمر البروفسور زئيف شتيرنهيل على الخط نفسه في الثمانينيات والتسعينيات. واليوم يكتمل ما حذر منه ليبوفيتش وشاحاك وشتيرنهيل إذ يستلم الفاشيون ضد اليهود المختلفين السلطة ويغيرون القوانين على هواهم. أما العنصرية فقد انتقلت إلى طور جديد قوامه التحضير لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ رسمياً إلى إسرائيل، والإشهار عن الخطط التي كانت كامنة لطرد من تبقى من الشعب الفلسطيني من بلاده، وإخضاع من يبقون بعد ذلك لسلطة الأسياد. تكتسي العنصرية هنا طابعاً اقتلاعياً إحلالياً ممزوجاً بالتوجه الإبادي. فهل تتحقق هذه المخططات الإجرامية؟

الإجابة على هذا السؤال مرهونة بمدى مقاومة هذه المخططات. لذلك فإن دحرها ليس أمراً مضموناً ومقولات الحتمية التاريخية حول انتصار الشعوب المستضعفة لا تفيد، فقد أبيد الهنود الحمر في الأميركيتين الشمالية والجنوبية، وأبيد الشعب الأصلي في أستراليا. لكن مصائر أخرى عرفتها المشاريع الاستيطانية في الجزائر وغيرها حيث تم دحر هذه المشاريع. وشهدت جنوب أفريقيا نموذجاً ثالثاً قام على المصالحة بين الشعب الأصلي والمستوطنين المستعمرين، أما النموذج الرابع فهو إيرلندا الشمالية حيث لم يتحقق النصر لا للمستعمرين ولا للشعب الأصلي، لذا تم إيجاد صيغة حكم مشترك لإدارة النزاع وتجميده إلى حين نشوء ظروف جديدة. في فلسطين (النموذج الخامس) القائم على الاقتلاع والإحلال الممزوج بالمجازر، فإن هذا النموذج لا يزال يشهد حالة الكر والفر، فهل يستمر كذلك بحيث يحقق الشعب الفلسطيني النصر؟ الجواب ليس مضموناً فلا نزال على بعد ١٢٥عاماً منذ مؤتمر بازل الذي أقام الحركة الصهيونية، فيما استمر الصراع في جنوب أفريقيا من ١٦٥٢ إلى ١٩٩٤ أي نحو ٣٥٠ عاماً، واستمر الصراع على السيطرة على أميركا من قبل المستوطنين المستعمرين منذ نهاية القرن الخامس عشر حين اكتشفها كولومبوس عام ١٤٩٢ حتى العام ١٩٢٤ حين ألقى آخر هندي أحمر سلاحه أي نحو ٤٣٠ عاماً. أما إيرلندا فقد حط بلادها أول مستعمر إنكليزي عام ١١٦٧ ولم تتحرر غالبية مقاطعاتها لتشكل جمهورية إيرلندا إلا عام ١٩٢١ أي بعد نحو ما يزيد عن ٧٥٠ عاماً. أما مقاطعاتها الست التي سميت بإيرلندا الشمالية فلا تزال خارج حالة الحسم. لا توجد إذن وصفة جاهزة كيف سينتهي عليه الأمر في فلسطين ومتى ووفق أي نموذج؟ ومتى؟ كما يبين تاريخ فلسطين المديد فإن العامل الذاتي الفلسطيني بتفاعله مع العوامل العربية والدولية هو من سيحدد الجواب في حالة فلسطين، وليس العامل الفلسطيني وحده. وكما يبدو أن الصراع لا يزال بحاجة إلى مزيد من الزمن حيث لن تطبق الصهيونية توجهاتها الإبادية الاقتلاعية دفعة واحدة بل بتدرج وعلى زمن طويل تبعاً للخوف من الارتدادات التي ستسببها لجهة اتساع العوامل الكابحة، لذا يكون مناسباً تفعيل هذه العوامل فلسطينياً وعربياً ودولياً ونقلها بالتدريج من الكبح إلى تغيير المسار بوسائل ست: كفاحية ميدانية، واقتصادية وتنموية، وقانونية، وسياسية ودبلوماسية، وإعلامية، ومعرفية يكون العالم كلّه هو ساحتها.

المراجع

- بانيت، "بن غفير ينشر خطابه بذكرى مقتل كهانا المعروف بمواقفه العدائية والعنصرية للعرب ثم يحذفه - ويعود وينشره"، موقع بانيت الإخباري، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني، ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://panet.com/story/3672253
- بدر، أشرف، "صعود التيار الديني القومي في الانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٢٢: حقيقة أم أوهام؟". ملتقى فلسطين، بتاريخ ١٦ تشرين الثاني، ٢٠٢٢.انظر/يالرابطالآتي:https://bit.ly/3ZpRj3C
- جريس، صبري. تاريخ الصهيونية، الجزء الثاني (رام الله: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٥)
- سالم، وليد. "الانتخابات في الدولة الاستيطانية الاستعمارية: حالة إسرائيل". مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الخامس للعام ٢٠١٥، ص: ١٥٥-١٨٦.
- سالم، وليد. "الطرد أم الأبارتهايد؟ العوامل الدافعة والعوامل الكابحة". مجلة المقدسية، العدد الثامن للعام ٢٠٢٠، ٢: ٩-١٥.
- الشريف، ماهر. "ميخا غودمان ومصطلح "تقليص" الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، مدونة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بتاريخ ١٢ آب، ٢٠٢١. انظر/ي: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651512
- شيف، زئيف. "مستوطنون في مواجهة الجيش الإسرائيلي".جريدةهآرتس،بتاريخ٧أيلول١٩٨٨.
- فرسيكو، تمر. "التجربة اليهودية الأخيرة للتغلب على عملية العلمنة: صعود وسقوط غوش إيمونيم". مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٦٣ للعام ٢٠١٦. ص: ٣٨-٥٠
- ماندیل، سارة. "رومة وسوريا والكاهن الأعلى: الأسس الدولية لسلطة الكاهن الأعلى في دولة - مدينة أورشليم (١٧٥- ٦٣ ق.م). في تومبسون. توماس ل. بالتعاون مع الجيوسي، سلمى الخضراء. القدس: أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ. ط.٢. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)
- مصالحة، نور. إسرائيل وسياسة النفي. (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣)
- يورونيوز، "بن غفير يعترف في رسالة موجهة لليسار الصهيوني: لقد نضجت وأصبحت معتدلاً"، موقع يورونيوز، بتاريخ ٧ كانون الأول، ٢٠٢٢.

- Beinart, Peter, “For the Biden Administration, there are No Red Lines on Israel”. In JewishCurrent, 6 Dec 2022. See: https://bit.ly/42M8YWf
- Berger, Yotam, “Israeli Party Approves Annexation to Coerce Palestinian Departure”, Haaretz, 13 Sept 2017.
- Farouq, Umar. “Israel’s New Far- Right Coalition Deepens Divides Among Jewish Americans “. Middle East Eye, 17 Nov 2022.
- Glick, Caroline. The Israeli Solution: A One State Plan for Peace in the Middle East, (London: Forum Books, 2014)
- Hirschhorn, Sara Yael. City on the Hilltop: Jewish American Settlers in the Occupied Territories. (Harvard: University Press, 2017)
- Miller, Aaron David, and Kurtzer, David, “Biden Should Respond Boldly to a Radical Netanyahu Government”. Washington Post, 29 Nov 2022.
- Pipes, Daniel, “The Way to Peace, Israel Victory, Palestinian Defeat, 2017.
- Rapoport, Meron and Fakhoury, Ameer, “Why the Second Nakba Government Wants to Remake the Israeli State?”, in +972magazine, 9 Dec 2022.
- Shafir, Gershon, Land, Labour and the Origins of the Israeli Palestinian Conflict: 1882- 1914. (Cambridge: University Press, 1989)
- Shiblak, Abbas, Iraqi Jews: A History of Mass Exodus. (Saqi Books, 2015)